عنوان الدرس الخامس :محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

يتحدد السلوك الخارجي للدولة الجزائرية بمجموعة من المحددات نعرضها كالآتي:

1– محددات سياسية واجتماعية:

أ– الثقافة السياسية السائدة :

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل:"البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.[1]

كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسالة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري يتدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا انه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فان الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلي ذلك من خلال شبه إجماع كان سائد في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني وفي الأوساط الرسمية كان إجماع مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجبهة البوليزاريو[2] .

لكن عندما يتعلق الأمر بتدخل الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والإثنية، فإن التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولا سلبيا، مفاده التدخل في شؤون الغير أو اضطهاد ومصادرة حريات الشعوب الأخرى، ومن ثم ليس في وسعه أن يضحي بالرجال في مثل هذه الشؤون، رغم أن التراث الثقافي والديني –المكون إلى جانب التقاليد التاريخية للثقافة السياسية يزخر بالمثل

[1] السيد سليم، نفس المرجع، ص 204-205.

[2] ب. بوعلام، **الذكرى ال 43 لحرب أكتوبر 1973**، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة، الجيش، العدد 531، 2007، ص،52-55.

العليا التي تعد حافزا قويا لذلك، بحيث أن حماية النفس البشرية من الهلاك يعد من الأهداف الخمسة الكبرى للدين الإسلامي، بغض النظر عن معتقداتها، بل أن من يمت من أجل حماية الأبرياء أيا كانت معتقداتهم رتب له الدين الإسلامي الحنيف أفضل الشهادة، كما رتب حماية الأبرياء في سلم الواجبات الملحة على كل من له قدرة على ذلك، ومن بين المثل العليا كذلك التي تكون الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري الصلح بين المتخاصمين الذي اعتبرته الشريعة الإسلامية القيام به أفضل من الصيام والصلاة، ورغم ما تمثله هذه المثل في تصوره إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلبا عليها مما جعلته يتخوف من إرسال أبنائه إلى خارج الحدود، كما أن صناع القرار يدركون ذلك بحيث أنهم دائما يتحججون بأن الدستور يمنع إرسال الجيش الجزائري خارج حدوده لدى الشركاء الأفارقة عندما يتعلق الأمر بإرسال قوات إفريقية إلى بؤرة التوتر وهو الموقف نفسه عندما يتعلق الأمر بتخصيص مساعدات مالية قصد تهيئة الأقاليم التي يتم فيها بناء السلام، وهو يفسر إقبال الجزائر باحتشام على مؤتمرات المانحين الدوليين، حيث منحت مؤخرا لإقليم دارفور عشرة ملايين دولار أمريكي، ورغم ضآلة هذا المبلغ حتى بالعملة الوطنية فإن المجتمع الجزائري لم يألف مثل ذلك، وربما يفسره على أنه تبذير للمال العام، في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية الخانقة مثل البطالة وأزمة السكن وغيرها.

إذن فالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي،وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

ب–درجة التجانس الاجتماعي:

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوى خارجية بالأقليات الموجودة داخليا.

وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع

الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية.

–طبيعة النظام السياسي الجزائري :

النظام السياسي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية الجزائرية فالنظام السياسي الذي كان يتميز بالأحادية الحزبية يختلف عن النظام الذي يتصف بالتعددية الحزبية في الوقت الراهن الذي كان يتحرك في إطار الثنائية القطبية يختلف عن النظام السياسي الذي يكون تحت نفوذ دولة واحدة وهيمنته على العلاقات الدولية.[1]

ومن ناحية أخرى يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية منها مدى شمولية تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدى خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية[2]، وإن ما تملكه الدولة من رصيد تاريخي ودبلوماسي، وما تملكه من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها السياسية، حيث تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد السياسة الخارجية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي وتعزيز مكانة الجزائر سياسيا في الداخل والخارج، وذلك انطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي رسم معالم كبرى للثورة وأهدافها، كما حدد المبادئ الأساسية التي تسعى الجزائر إلى احترامها، كحق تقرير المصير والحفاظ على السيادة الوطنية والسعي إلى تحقيق السلام والتعاون الدوليين وهو ما أهل الجزائر لأن تكون حاضرة على المستوى الدولي وأن تساهم في حل النزاعات والخلافات الدولية.[3]

وعلى المستوى الدولي كان للسياسة الجزائرية حضورا فعلا، يجسد المبادئ العامة والمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية وفقا لمنظومتها الدبلوماسية.

اعتنقت الجزائر المبادئ الأممية وجعلت منها اعتبارات محركة للسياسة الخارجية كاحتواء النزاعات وتسويتها السلمية للنزاعات الدولية واحترام الشرعية الدولية وتطوير التعاون الدولي، وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية في تحركاتها على مستوى الإفريقي مشاركة فعالة وحيوية في حل النزاعات، بدء من منطقة الساحل الصحراوي باعتبارها مجالا حيويا يؤثر على أمن المنطقة، وقد ساهمت الجزائر في حل النزاع المالي والنيجر وغيرها من النزاعات.

ساهمت الجزائر بأدوار فعالة على جميع المستويات وحضورها الفعال في المحافل الدولية وهو ما يفتح لها مجال المشاركة دوليا وتمثيل مجالها الإقليمي والجواري.[4]

[1] -المرجع نفسه، ص 29.
[2] -دالع وهيبة: مرجع سابق، ص 16.
[3] -زهرة مناصري، مرجع سابق، ص ص 33-34.
[4] -المرجع نفس، ص ص 34-35.

–العوامل المجتمعية:

العوامل المجتمعية التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية وفي المقابل نحاول إسقاط هذه العوامل على السياسة الخارجية الجزائرية ونذكر منها:

* **الإيديولوجية:** الإيديولوجية هي كلمة لاتينية مشتقة من كلمة Idéaly أي المثل أو المثال، وهي نتاج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد وتهدف إلى غاية عملية، فالسياسة الخارجية الجزائرية تحاول أن تبرر سلوكها من خلال الاستناد إلى مجموعة القيم والمبادئ السياسية التي تشكل عقيدة أو إيديولوجية النظام السياسي مثل دعم حركات التحرر في الوقت السابق ودعم القضية الفلسطينية.[1]

* **خصائص الشخصية القومية:** إن الشخصية القومية هي أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية ، ونعني بها الصفات العامة التي يشترك فيها جل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم من الشعوب، وهذه الصفات تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة فالمقومات الشخصية الوطنية تؤثر على السياسة الخارجية، كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي، ومن ثم يقال هناك شخصيات وطنية عدوانية وأخرى مسالمة.[2]

العامل البشري: تشكل الجزائر القوة الأولى من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكان الجزائر 36.6 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2010 وتقدر نسبة توزيع السكان ب 13.6 نسمة في 01 كلم^2، إلا أنها نسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان، إذ تشير بعض المصادر إلى ما نسبة 94 % من سكان الذين يقطنون المناطق الشمالية والتي تمثل مساحتها إلا 17 % فقط من مساحة البلاد.[3]

* **عنصرالهوية:** تتنوع عناصر الهوية الوطنية في تناغم أقرب ما يكون إلى التكامل منه إلى التنافر وقد كان للحقبات التاريخية التي مرت بها الجزائر والتي تعود إلى مرحلة ما قبل التاريخ الأثر البارز على صقل الشخصية الوطنية وتعزيز مقوماتها.

ويعتبر سكان الجزائر الأصليين من "الأمازيغ" الذين استماتوا في مقاومة الغزاة والمحتلين عبر التاريخ، وتعايشوا مع الفتح الإسلامي وتغلبوا على السياسة الاستيطانية التي علت على التفرقة وطمس الهوية الوطنية للشعب الجزائر حيث شكلت الثورة الجزائرية حركة وقوة نضالية ملتحمة وهذا ما أكده "بيان أول نوفمبر" في هدف للثورة "الاستقلال الوطني" من خلال:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

[1] -محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 111.
[2] -محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 111.
[3] -زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 35.

2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وكذا مخاطبته الجزائريين بـ:" أيها الشعب الجزائري ... أيها الشعب الجزائري ..." ما يرسخ حقيقة قوة وجود "دولة وطنية" يسمو الولاء لها والشعوب بالانتهاء إليها.

والإسلام هو دين الدولة كما جاء في أول مواد الدستور واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية كما جاء في المادة الثالثة من الدستور.[1]

ج-النسق الدولي السائد:

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسية الخارجية، وكما يقول الدكتور **لويد جنسن** أنه:" لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية"[2]، فهو أحد المؤشرات الضاغطة على السياسية الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإن بنيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بحيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة، بينما يتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي[3]، وهذا ما يفسر استفادة الدولة العثمانية من الصراع بين الدول الأوربية الكبرى من عام 1774 حتى عام 1914 لكي تحتفظ باستقلالها، في ذلك يقول **هيلموت شيل:**" لقد استطاعت الدولة العثمانية رغم ضعفها العسكري والاقتصادي وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايد أن تستغل التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مصالحها، وبفضل هذه السياسة التي اتبعت بمهارة وإصرار أن تحقق نوعا من التوازن الذي استطاع برغم العديد من النكسات والخسائر الإقليمية –أن يحافظ على الإمبراطورية لفترة طويلة"، هذا الهامش الذي يوفره النسق الدولي المبني على الثنائية القطبية يرجع إلى تنافس القوى الكبرى للحصول على تأييد الوحدات الأقل قوة، وهذا ما يزيد من قدراتها التساومية، وبالتالي يوسع لديها هامش الحركة والمناورة.[4]

بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإن بنيان النسق الدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة، بينما يتقلص هذا الهامش، إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية،

[1] -زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 36.
[2] -محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم مترجمتين، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: مطابع الملك سعود، 1989، ص – ص، 308-309.
[3] -السيد سليم، مرجع سابق، ص 276.
[4] -المرجع نفسه، ص 277.

وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ظل نظام القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسية الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمناورة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفيتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الإمبريالية، ولهذا فإن السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الاتحاد السوفيتي أدى إلى إعادة صياغة بنيان النسق الدولي وفق نظام أحادي القطبية، وأدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أن القطب المهين لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة والمناورة، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تنكمش، نظرا للوضعية الدولية الصعبة على غرار ما أقرته حرب الخليج سنتي 1995-1991 [1]، وهو ما انعكس على دعمها لحركات التحرر، بحيث قللت كثيرا من حدة مواقفها حيال الصحراء الغربية، كما أن دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تماما لا دبلوماسيا ولا ماديا. إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

2-المحددات الجغرافية:

أ-الموقع الجغرافي: يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، "وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد، وبالعكس، فإن الدول التي لا تتمتع بموقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع"[2] فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث "يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية –في أغلب الحالات- إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة، فموقع مصر الجغرافي في الشمال الشرقي لإفريقيا وارتباطها الجغرافي بمياه النيل جعل سياستها الخارجية موجهة نحو الشام والسودان، فمن الشام أتت معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر، وعبر السودان يمر نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر اعتمادا رئيسيا"، كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها، لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة والنقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان ومنغوليا اللتان تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتهما الخارجية، إضافة إلى وقوعهما تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار، مقابل السماح لهما بالنفاذ إلى البحر.[3]

[1] -علي تابليت، سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة الإعلامية، العدد02 (2002-2003)، ص 296.
[2] - سليم العايب، مرجع سابق، ص 24.
[3] -السيد سليم، مرجع سابق، ص –ص: 150-152.

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينيتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معا، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

ب–المساحة والتضاريس: إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا إستراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة والأولى في إفريقيا والعالم العربي، وتمثل الجزائر (2.381.741 كلم^2) أي 1/12 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ (30.000.244 كلم^2)، وهذا ما أعطى لها عمقا إستراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني الجزائري واضطروا للتحصين في السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائري حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن.[1]

كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي" وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الوعرة، فقد كان أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية"[2]، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

[1] -محمد قجالي، مرجع سابق، ص 296.
[2] -السيد سليم، مرجع سابق، ص 145.

3–المحددات العسكرية:

تعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في السياسية الخارجية لأي دولة نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على ديمومة واستمرار دولتهم[1]، ويعد العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية، فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادة عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل يعطونها وزن ثقيل دوليا[2]، وهي من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية "يسيران جنبا إلى جنب" وليس للقوة العسكرية ثبات فهي عرضة لتغيرات والثورات التكنولوجية، وإذا اعتمدنا هذا الطرح على الجزائر لها ترسانة عسكرية ضخمة (برية، جوية، بحرية)، بالإضافة إلى القيادة العسكرية ذات الكفاءة العالية إلا أنها تقتصر للتكنولوجيا العسكرية فهي دائما مرتبطة ولها تبعية للدول الكبرى.[3]

4–المحددات الخارجية:

نقصد بالمحددات الخارجية العوامل التي تؤثر في توجيه السلوك الخارجي والموجود في البيئة الخارجية، أي أنها عوامل ناتجة عن البيئة الدولية أو النظام الدولي والذي يمثل أنماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) توجد خلال وقت محدد كما أنه مجموعة من المحددات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمما أو دولا.[4]

كما يعرف **محمد سيد سليم**، المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي المحددات الدولية، البيان الدولي، المؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية، التكتلات الدولية.[5]

الوحدات الدولية:

يرى **دوتشن وسنجر**:أن ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يسند حجم الانتباه الذي يوجهه كل فاعل دولي أي فاعل آخر، بينما يرى **واتن** بأنه: كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب ازدادت درجة استقرار النسق، لأن قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينه، وزيادة عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد، ويضعف قدراتها على رسم السياسة الخارجية متكاملة.

البيان الدولي:

[1] -زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 29.
[2] -دالع وهيبة: مرجع سابق، ص 20.
[3] -محمد مسعود بون وقطة: مرجع سابق، ص 105.
[4] -محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 36.
[5] -دالع وهيبة: مرجع سابق، ص 29.

وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثير على السياسة الخارجية، حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها وقابلية الوحدات الدولية للتأثير بالبيان الدولي تتفاوت طبيعة هذا البيان، فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الصغيرة والمتوسطة.

أما في بيان القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف وضعية القطبين، فإن الصراع بين القطبين الرئيسيين، لأن ذلك من شأنه أن يعطي هامش من الحرية للوحدات الأخرى، أما الاتفاق بين هذين القطبين فإنه يقل من حرية تلك الوحدات، وفي إطار البيان الأحادي القطبية، والذي يصف بهيمنة دولة أو مجموعة متجانسة من الدول، فإن السيطرة على باقي الوحدات المشكلة للنظام تكون شبه مطلقة وذلك بما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة.[1]

المؤسسات الدولية:

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسة الخارجية للدول لأنها تخلق قيود على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية النزاعات الدولية ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلية سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي.[2]

التفاعلات السياسية الدولية:

وهي تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي والذي يترتب عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل وردود الفعل التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل وردود الفعل التي تنتج عنها سلوك صراعي أو تعاوني بين الدول وذلك حسب طبيعة الحافز الخارجي، حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية، باختلاف السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي وعليه فإن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود الأفعال الوحدات الدولية الأخرى، وطبيعة صناع القرار في تلك الوحدات.ومنه فإنه كما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانات التصرف وتناقصت مجالات اختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرار السياسة الخارجية، وفي المقابل كلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف، وبالتالي تتسع مجالات الاختيار وهذا ما جعل **لوبد جنس**

[1] -نفس المرجع والصفحة.
[2] -نفس المرجع، ص 22.

Lobed jonson يعتقد بأنه:إذا لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية، لأن الدولة حين تصوغ سياساتها الخارجية تكون معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية.[1]

التكتلات والتحالفات الدولية:

إن التغيرات التي طرأت على العالم بعد أن اندلعت الحرب العالمية الثانية أدت ببعض الدول إلى تشجيع سياسة التحالف والتكتلات، إلا أن أفضل مثل يحتذى به هو تجربة الوحدة الأوروبية التي انطلقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فالتكتلات الدولية بما فيها الوحدة الأوروبية تؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية، فهذا التكتل يتعامل ككتلة واحدة وبالتالي تكون لها فعالية وتأثير كبير ودليل على ذلك الشراكة الأورو متوسطية فهذه الدول دخلت في مفاوضات مع الجزائر توحدت مما أدى إلى إضعافها ونفس الشيء مع بقية دول المغرب العربي وذلك قصد تفتيت وإذلال هاته الدول.[2]

5- المحددات الاقتصادية والتكنولوجية:

أ-العوامل الاقتصادية: تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول.[3] وهي "مصادر الطاقة" (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن)، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية"[4]، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط "وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولارا للبرميل الواحد وهو سعر يقل عن نظيره قبل أكتوبر 1973، وبخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياساتها الإنتاجية الالتزام بحصصها المقررة"[5]، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن "الاكتفاء الذاتي من

[1] -نفس المرجع: ص ص 22-23.
[2] - محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 120.
[3] -وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 8.
[4] -سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة باتنة، سنة 2011، ص 14.
[5] -علي الدين هلال ومسعد نيفين، السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، 27 www.kotobarabia.com

الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار".[1]

لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال في امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنبه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، مادامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو أثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل إن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجريا وجنوب إفريقيا —مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة– لم تستطيع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها.

إن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي —المجموعة الإفريقية–، ورغم أن الجزائر تملك مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر من عوامل قوة الدولة الدائمة نسبيا إلا أنها لم تستغل أحسن استغلال .

ب–مستوى التحديث: ونعني به"مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة، فمن الواضح أن توافر الموارد للدولة لا يعني بالضرورة القدرة على استعمالها أو تحويلها، كما هو الحال في الدول المتخلفة التي تمتلك الخام اليورانيوم، ويشبه **كارل دويتش** تلك الدول بالأفيال، فالأفيال تمتلك أحجاما هائلة تستطيع بها أن تحطم الحواجز، ولكنها تفتقر إلى أبسط المهارات الفنية، كمهارة وضع الخيط في الإبرة، كما أن الدول التي تفتقر إلى الموارد قد تستطيع تعويض هذا النقص عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية، حتى تستطيع أن تستخدم الحجم المحدود المتاح من الموارد استخداما رشيدا كما هو الحال في اليابان"[2]، فمستوى التحديث يسمح للدولة باستثمار مواردها الاقتصادية في كافة مجالات التطوير، وخصوصا في المجال العسكري، فقد قلبت الثورة التكنولوجية في العصر

[1] -عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة)، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 28.
[2] -السيد سليم، مرجع سابق، ص 75.

الحديث جميع المفاهيم الإستراتيجية والكلاسيكية" وذلك أن وسائل الدفاع الجوي والبري المتطورة قد غيرت الكثير من التوازن في القوى"، كما أن دخول العالم عنصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس، والكواكب الصناعية القادرة على تصوير هدف بحجم "كرة المضرب" سيرا، وأصبح مسرح العمليات العسكرية يشمل مجموع الكرة الأرضية التي تكون من الآن فصاعدا موقعا استراتيجيا موحدا، وقد خلق توازن الرعب وإستراتيجية القمع والردع سلاما من نوع جديد[1]، ولهذا فالموارد تحدد حجم المقدرات أما مستوى التحديث فيحدد مستواها الكيفي، فالدول المتقدمة تتبع سياسات خارجية نشطة وفعالة في القضايا المثارة في النسق الدولي وعلى العكس الدول المتخلفة وهذا بحكم ندرة المهارات الفنية.

وبالنسبة للجزائر فإنها من الدول متوسطة التطور حيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل، وهذا مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي[2]، فهذا المستوى من التحديث لا يفتح أمامها هامشا أكبر للنشاط والفعالية في سياستها الخارجية، سواء على الساحة الإفريقية أو على مستوى العالم العربي، بحيث لا يمكن لها تزويد جيشها بأسلحة متطورة بالاعتماد على قدرتها التقنية والعلمية، كما لا يمكنها من المشاركة في تجهيز قوات إفريقية لحفظ السلام، وهذا ما يفسر طلب الجزائر من جنوب إفريقيا تجهيز قوات حفظ السلام الإفريقية التي تم إرسالها إلى الكونغو الديمقراطية، للحفاظ على اتفاق السلام الموقع بين أطراف الصراع، كما أن المستوى التقني والعلمي للجزائر لا يسمح لها بالاستغلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات، وبذلك لا يمكن لها أن تؤدي أي دور لإعانة الأفارقة في تحديث اقتصادياتهم لتتمكن من تحويل مواردها الأولية، ما عدا في مجال المحروقات والتعليم العالي وبعض الحالات الأخرى التي تسجل فيها الجزائر بعض التقدم بالنسبة لبعض الدول الإفريقية، وهذا ما ظلت تقدم خدماتها فيه إلى بعض الأفارقة، بحيث تعتبر في مجال تعليم العالي قبلة للعديد من الدول الإفريقية وبشكل أقل من ذلك في مجال المحروقات وخدمات التدريب لبعض الجيوش الإفريقية ومجالات أخرى لا توجد إلا في عدد قليل من الدول الإفريقية منها الجزائر مثل خدمات صيانة الطيران المدني، ما يفسر سلوك الجزائر عندما خصصت 10 ملايين دولار للتنمية في دارفور موجهة للتعليم العالي وتأهيل الإدارة لفائدة سكان الإقليم، وهذا هو الهامش الذي يمكن أن تتحرك فيه وقد قدمت فيه الكثير من أجل تكوين إطارات إفريقية في المجلات المذكورة سابقا[3]، لأن معظم الدول الإفريقية من الدول الأكثر تخلفا في العالم، ولهذا فالجزائر بالنسبة لهذه الدول في مستوى التحديث تسجل فارقا هاما عنهم. وللتخفيف من آثار مستوى التحديث في تحديد السياسة الخارجية تنزع الدول الصغيرة نحو إتباع سياسات غير مكلفة نسبيا، وهذا من خلال إنتاج سياسات خارجية مشتركة، فقد "وجد **موريس أيست** أن 54 % من السلوك السياسي الخارجي للدول الصغرى يتم بالاشتراك مع دولتين أو ثلاث دول أخرى على الأقل، أما في حالة الدول الكبرى فإن النسبة تصل إلى 34 % فقط،

[1] -سليم العايب، مرجع سابق، ص 17.
[2] -علي الدين هلال ومسعد نيفين، مرجع سابق، ص 28.
[3] -منى قابيل و هيثم نوري، **مليار دولار** لا تكفي لإعادة إعمار دارفور، الشروق اليوم، http://www.shorouknews.com

كذلك تفضل الدول الصغرى التعامل مع الدول الأخرى في إطار المنظمات الدولية، ذلك أن تلك المنظمات تمكنها من الاتصال بأكبر عدد ممكن من الدول بأقل التكاليف.:

كما تعتبر المحددات الاقتصادية عامل أساسي لقياس قوة الدولة لأن العامل الاقتصادي عادة ما يستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية[1]، وإن الدولة التي تعاني من نقص الموارد لا يمكنها أن تلعب دور الدولة الكبرى أو الدولة الإقليمية.وبعد خروج فرنسا من الجزائر ورثت معضلات أثرت على أبعاد الحدود في مسار الدولة الجزائرية وأداءها السياسي والاقتصادي، لقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية بعد أن قامت بسلب كل ما فيها[2]، ورغم كل هذا يحتل هذا المحدد أهمية كبرى في السياسة الخارجية الجزائرية حيث تتمتع الجزائر بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط إذ تعد الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، حيث تعتبر الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، لكن المشكل في اقتصادها هو اعتمادها كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتذبذب الأسعار العالمية للمادة الخام الأمر الذي يترك آثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، ومن حيث التصنيع تعتبر من الدول متوسطة التطور بحيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل وهذا من مؤشرات التقدم الاقتصادي، ومن جهة أخرى فالمستوى التقني والعلمي للجزائر لا يسمح لها بالاستقلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات.[3]

[1] -محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 107.
[2] -ابراهيم مشعلي وآخرون: مرجع سابق، ص 09.
[3] -محمد مسعود بونقطة، مرجع سابق، ص 104.

عنوان الدرس 6: عملية صنع القرار السياسة الخارجية الجزائرية.

أهداف المقياس :

تهدف المحاضرة الى :

–التعرف على من يقوم بعملية صياغة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الدستور الجزائري .

– التعرف على المؤسسات المسؤولة والنخولة قانونا على عملية تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.